المحاضرة 02

السياسات التجارية الخارجية وادواتها

السياسات التجارية الخارجية هي مجموعة من القواعد و الاساليب و الأدوات و الإجراءات و التدابير التي تقوم بها الدولة في مجال التجارة الدولية لتعظيم العائد من التعامل مع باقي دول العالم و في إطار تحقيق هدف التوازن الخارجي ضمن منظومة تحقيق الاهداف الاقتصادية الأخرى للمجتمع خلال فترة زمنية معينة.

وسياسات التجارة الدولية تنقسم من حيث نطاق تطبيقها الى ثلاثة أقسام رئيسية هي:

-**سياسات التجارة الخارجية الثنائية** :وتتمثل في الأساليب التي تستخدمها الدولة بمفردها في التأثير على سياسات التجارة الدولية.

-**سياسات التجارة الخارجية الإقليمية:** وهي السياسات التي تتبعها مجموعة من الدول لتحقيق مصالح تجارية او اقتصادية مشتركة وتتجسد في السياسات المتخذة في شكل تكتلات إقليمية أو مناطق حرة.

-**سياسات التجارة الدولية** :وهي السياسات التي تتحدد في شكل منظومة عالمية للتبادل التجاري الدولي ومنها.OMC والتي تهدف الى تحرير التجارة العالمية من مختلف القيود التي تعيق حركتها واختلفت السياسة التجارية باختلاف النظم الاقتصادية وتطور الدول.

أنواع السياسات التجارية.

وهي نوعان:

1. **سياسة الحماية التجارية:**

تعرف بأنها مجموعة من القواعد و والاجراءات و التدابير التي تضع قيودا على تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة كتقليل الواردات و من ثم قد تؤدي هذه السياسة إلى تحسين العجز في ميزان المدفوعات، او حماية الاسواق الوطنية من سياسة الاغراق التي تمارسها الدول الاجنبية المصدرة لسلع رخيصة، و والاغراق إما أن يكون مؤقتا أو دائما لحماية المنتجين المحليين من الخسارة الكبيرة لان المنافسة الاجنبية بهذه السياسة تحرمها من الحصول على أرباح كافية، وقد تؤدي ايضا إلى تحقيق أهداف استراتيجية و هي المتعلقة بأمن المجتمع سواء في بعده الاقتصادي أو الغذائي أو العسكري، فقد يتطلب أمن المجتمع توفير حد أدنى من الغذاء عن طريق الإنتاج المحلي مهما كانت تكلفته مرتفعة، كما تؤدي الحماية إلى زيادة الإيرادات العامة للدولة من خلال الرسوم الجمركية المرتفعة على السلع الكمالية، و السلع التي لها بدائل

محلية، و يتوقف ذلك على مرونة الطلب على الواردات، وناهيك عن انها تؤدي إلى زيادة جذب رؤوس الاموال الاجنبية و زيادة العمالة في المجتمع .

2. **سياسة الحرية التجارية**

تعرف سياسة الحرية التجارية بأنها مجموعة من القواعد و الإجراءات و التدابير التي تعمل على إزالة أو تخفيض القيود لتساهم في تدفق التجارة الدولية عبر حدود الدولة لتحقيق أهداف اقتصادية معينة لزيادة الدخل القومي لأطراف التبادل التجاري مما يعود بالرفاهية على الاقتصاد الدولي بأكمله بدرجة أكثر من سياسة الحماية، وتعمل على تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية و زيادة مستوى التشغيل و التوظف في الاقتصاد القومي لكل دولة، كما يمكنها تخفيض معدلات البطالة بدرجة أفضل من سياسة الحماية لأنها تساعد على الاستفادة من عناصر الانتاج المتوفرة في الدول المختلفة. مما يؤدي إلى تعظيم الصادرات في إطار إتباع استراتيجية الانتاج من أجل التصدير ، ومن ثم تحقيق هدف التوازن الخارجي بدرجة أفضل بكثير من سياسة الحماية .

أدوات سياسة التجارة الخارجية.

1 **الادوات السعرية** :وتتمثل في:

✓ **الرسوم الجمركية** :و هي عبارة عن ضريبة تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت من صادرات أو واردات، فالرسم إذن ضريبة على انتقال السلع من الدولة أو إليها وغالبا ما تفرض على الواردات، اما الصادرات فقد تفرض الرسوم عليها في ظروف خاصة بهدف المحافظة على تور السلع التموينية في الداخل ومنع تسرب المنتجات الاساسية الى الاسواق الاجنبية، هناك انواع من الرسوم الجمركية:

-**الرسوم القيمة** :تفرض بنسبة مئوية معينة من قيمة السلعة، فيكفي اطلاع موظف الجمارك على الاوراق الدالة على قيمة السلعة حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب.

-**الرسوم النوعية** :تفرض كمبلغ محدد على كل وحدة من وحدات السلعة، و عندئذ يكفي إطلاع موظف الجمارك على نوع السلعة أو حجمها أو وزنها، بغض النظر عن قيمتها، حتى يحدد مبلغ الرسم المطلوب.

-**الرسوم المركبة** : وهي التي تتضمن النوعين السابقين أي يفرض رسم على كمية السلعة بالاضافة الى رسم كنسبة مئوية من قيمة السلعة نفسها.

✓ **الاعانات:** وتتمثل في تقديم الدولة مزايا نقدية أو عينية للمصدرين حتى يتمكنوا من تصدير سلع معينة، فهذا النظام محاولة لكسب الاسواق في الخارج، عن طريق تمكين المنتجين أو المصدرين المحليين من البيع في الخارج بثمن الذي يحقق لهم الربح، على أن تقدم الدولة لهم من جانبها منحا أو إعانات تعوضهم عن هذا الربح المفقود، و بهذا تحاول الدولة أن تحمل المنتجين أو المصدرين على التخلي عن الربح السوقي، و الحصول على ربح حكومي في صورة اعانة.

✓ **الرقابة على الصرف :** وتتدخل هنا الحكومة للتحكم في سوق الصرف عن طريق وضع قيود على حرية الافراد في التصرف فيما يحصلون عليه من عملات اجنبية او في الحصول على ما يحتاجونه من هذه العملات او الاحتفاظ بها او التعامل بها.

✓ **الإغراق:** بيع السلعة المنتجة محليا في الأسواق الخارجية بثمن يقل عن نفقة انتاجها.

2 **الادوات الكمية** :تسمى بالوسائل الكمية لأنها تؤدي الى التأثير في كمية أو حجم التبادل التجاري للدولة مع الخارج و هي:

✓ **نظام الحصص** :يقصد بنظام الحصص أو القيود الكمية أن تضع حدا أقصى للكمية أو للقيمة التي يمكن استيرادها من سلعة معينة خلال فترة معينة.

✓ **تراخيص الاستيراد** :يقصد بتراخيص الاستيراد تلك التراخيص أو التصاريح التي تمنح للأفراد و والهيئات قصد استيراد سلعة معينة من الخارج، و هي تعتبر إحدى وسائل الرقابة المباشرة على التجارة الخارجية.

✓ **الحظر(المنع):** يعرف الحظر على أنه قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية، ويكون على الصادرات أو الواردات أو كليهما، و يأخذ أحد الشكلين التاليين:

-حظر كلي :هو أن تمنع الدولة كل تبادل تجاري بينها و بين الخارج، أي اعتمادها سياسة الاكتفاء الذاتي، بمعنى عيشها منعزلة عن العالم الخارجي.

-حظر جزئي :هو قيام الدولة بمنع التعامل مع الأسواق الدولية بالنسبة لبعض الدول وبالنسبة لبعض السلع.

3. **الادوات التنظيمية** :وهي الوسائل و الإجراءات التي تتدخل الدولة من خلالها في تنظيم قطاع التجارة الخارجية على النحو الذي يحقق أهدافها و هي:

✓ **المعاهدات والاتفاقيات التجارية** : هي اتفاق تعقده الدولة مع غيرها من الدول من خلال أجهزتها الدبلوماسية، بغرض تنظيم العلاقات التجارية فيما بينهما تنظيما يشمل بجانب المسائل التجارية و الاقتصادية أمور ذات طابع سياسي أو إداري، وتنظيم المعاملات الخارجية بينهما من تصدير واستيراد وطريقة سداد الديون والمستحقات بهدف زيادة تنمية حجم المبادلات التجارية لكل منهما وتحقيق المصالح الاقتصادية او السياسية المشتركة.

✓ **اتفاقات الدفع** :تنطوي على تنظيم كيفية تسوية الحقوق والالتزامات المالية بين الدولتين نثل تحديد عملة التعامل تحديد العمليات الداخلية في التبادل.... الخ.

✓ **الحماية الإدارية** :والمقصود بها مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى التشديد في تطبيق القوانين الجمركية، يكون تأثير هذه الإجراءات في بعض الاحيان اكبر من إجراءات الحماية الصريحة وذلك من خلال الموقف الذي يمكن ان تتخذه السطات الإدارية من خلال الهامش او الفراغ الذي قد تتركه النصوص

التشريعية كأن تعرقل النشاط التجاري مع الخارج ان ارادت ذلك او تضاعف من شدة التدابير المتعلقة بالحماية

- ✓ **شروط المكونات المحلية(قواعد المنشأ)** والتي تعرف على أنها الأنظمة التي تحدد نسبة المكونات (المدخلات) التي تم استخدامها في صناعة أو انتاج هذه السلعة مما يكسبها صفة سلعة " صنعت في "وهذا لغرض تحديد كيفية معاملتها عندما تصدر وتدخل الاسواق الاجنبية حيث تحدد أية معاملة تفضيلية أو غيرها سوف تحظى بها ، مجموعة المعايير والأسس التي يحددها أي بلد لتكتسب السلعة على أساسها صفة " المنشأ الوطني

- ✓ **معايير الصحة والبيئة والسلامة :** وتتمثل في مختلف الشروط الواجب توفرها في المنتج المستورد لكي يحصل على ميزة الدخول الى الاسواق الوطنية والهدف منها اما صحة المواطن او حماية البيئة او اخضاع الواردات الى مقاييس النوعية الوطنية ، ومن تطبيقات هذا القيد ما فرضه الاتحاد الاوروبي على استيراد اللحوم الامريكية التي تحتوي على اضافات هرمونية من الممكن ان تسبب بعض الامراض للإنسان

- ✓ **التكتلات الاقتصادية :**تظهر التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الاقتصادية الدولية و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة بين عدد محدود من الدول، و تتخذ التكتلات عدة أشكال قد تختلف فيما بينها من حيث الاندماج بين الاطراف المنظمة. (اتفاقية الترتيبات لتجارية تفضيلية، منطقة تجارة حرة ، اتحاد جمركي، السوق المشتركة ، اتحاد اقتصادي، اتحاد نقدي، اندماج اقتصادي كامل)